مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الثاني – العدد الرابع
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.2 , No.4)
October 2019

تقييم الأداء المالي لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي

د. عبدالسلام أحمد الكزة / كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي
أ. نجاح أوحيدة موســى / كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي ومدى قدرته على الاستمرار في تحقيق أهدافه، من خلال تتبع اتجاه الأداء المالي للصندوق بإخضاع القوائم المالية للسنوات من 1998 إلى 2007 لتحليل الاتجاه، والمؤشرات المالية التي تتناسب مع تقييم الأداء في مؤسسات الضمان الاجتماعي، وتوفيق نموذج كمي للتنبؤ بمستويات الفائض التي يمكن للصندوق تحقيقها مستقبلاً.

توصلت الدراسة بشكل عام إلى أن هناك تراجع في الأداء المالي للصندوق خلال الفترة محل الدراسة بسبب عدة عوامل أهمها: وجود عجز في نظام تقاعد العسكريين، ضعف قدرة الصندوق على تحصيل الديون المستحقة على المؤسسات العامة، عدم تضمن الدراسات الاكتوارية لما ترتب على قانون التقاعد الاختياري، وانخفاض معدل العائد المحقق على استثمارات الصندوق.

Abstract

The purpose of this paper is to evaluate the financial performance of the Libyan social security fund (SSF) and to what extent the system is able to serve the community in the long run. The study relies on the financial data of SSF for the period between 1998 to 2007. Data was examined using trend analysis across years, financial ratios, and in the light of economic indicators. In addition, statistical model is developed to predict whether SSF is making surplus or suffering financial deficit. The study concludes that SSF is suffering some financial difficulties and the return on its investments is not worth mentioning. The study reveals that government intervening was one of the major factors affecting negatively SSF performance with other factors such as the lack of collecting receivables from the government and from people who exploit SSF real-estates.

المقدمة:

ينظر إلى الضمان الاجتماعي كأداة للتطور الاقتصادي محفزة لإنتاجية العمل، ومساعدة على الاستهلاك المتوازن وخلق بيئة اقتصادية مستقرة للاستثمار والابتكار (Koutronas, 2018a). يرى Pieters 1998 أن الضمان الاجتماعي يساعد على تقوية التضامن والعدالة الاجتماعية، تحفيز النمو، وإعادة توزيع الدخل من فئات المجتمع المقتدرة إلى الفقيرة (Koutronas, 2018a). وتعتمد درجة تطور النظام على خصائص الدول الاقتصادية، والديموغرافية والثقافية.

وتعتبر أنظمة الضمان الاجتماعي Social Security Systems من أهم الأنظمة التي ترتكز عليها الدولة الحديثة لما لها من دور في ترسيخ الشعور بالأمان الاجتماعي والاكتفاء مادياً في حالات الشيخوخة والعجز. يؤكد Koutronas (2018b) عدم وجود دولة بدون نظام ضمان اجتماعي مع اختلاف درجة تطورها، وان اهداف النظام في الدول المتطورة، تتلخص في محاربة الفقر، تقديم مساعدة اجتماعية وتشجيع التضامن المجتمعي.

كما تعد الاشتراكات الضمانية أهم مصادر أموال الضمان الاجتماعي، والتي تسعى مؤسسات الضمان إلى استغلال الفائض منها في مشروعات واستثمارات اقتصادية تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتحافظ على أموال المؤسسة للاستفادة منها مستقبلاً. يحدد قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 موارد تمويل نظام الضمان الاجتماعي الليبي في الاشتراكات الضمانية، عوائد استثمار

أمواله، ما يفرض له من ضرائب ورسوم، ما يخصص له بالميزانية العامة للدولة ومن أموال الزكاة، ما يرصد له من هبات ووصايا، وأي موارد أخرى تؤول إليه. كما تستند نظم الضمان الاجتماعي على مجموعة من المبادئ والمرتكزات تتثمل في: اجبارية الادخار، ذاتية التمويل، اعتماد المعاش الضماني على معدل المرتبات والدخول السائدة، شمولية وإلزامية وتكافل النظام، والاستمرارية على المدى البعيد من خلال الموازنة بين إيرادات ونفقات الصندوق (موقع صندوق الضمان الاجتماعي الليبي).

تعتبر الاستمرارية (الديمومة)، التي تعتمد على تعزيز القيمة المضافة وتحسين الشمول والتغطية، من أهم الاهداف الاستراتيجية وأولويات أنظمة الضمان الاجتماعي (موقع الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، إضاءات على السياسات الاجتماعية). تتحقق الديمومة من خلال التركيز على الاشتراكات الضمانية ومتابعة تحصيلها لضمان صرف المنافع لمستحقيها، واستثمار فائض الأموال بشكل رشيد وتنويعها بما يضمن المحافظة على أصول الصندوق واحتياطياته وعدم المخاطرة بها، المحافظة على القيمة الحقيقية للاستثمار، تعزيز الاعتماد على الذات والمساهمة في تطوير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال تمويل مشاريع ذات جدوى اقتصادية وتهتم بالبعد التنموي (التقرير السنوي لصندوق الضمان الاجتماعي، 2006).

بينت عدد من الدراسات ان أنظمة الضمان الاجتماعي تواجه أو ستواجه مشاكل مالية وربما عجز في تغطية التزاماتها الضمانية (Estrada et al, 2018). حدا ذلك ببعض الدول مثل النمسا، إيطاليا، والأورغواي إلى تحميل جزء من نفقات المعاشات على ميزانياتها العامة (جيمس، 1995). كما بينت دراسة اكتوارية[1]، قامت بها منظمة العمل الدولية عام 2007 للضمان الاجتماعي بالأردن، عدم كفاية الإيرادات الضمانية لتغطية المصروفات منذ 2006، مما استدعى اللجوء إلى العوائد الاستثمارية والتي تنبأت الدراسة بعجزها أيضاً بحلول عام 2026.

صندوق الضمان الاجتماعي الليبي:

يعد صندوق الضمان الاجتماعي Social Security Fund أحد أهم المؤسسات الخدمية الليبية العامة المملوكة بالكامل للدولة، مع تمتعه بالشخصية الاعتبارية العامة والاستقلال المالي والإداري. يهدف الصندوق إلى تقديم مجموعة من الخدمات والمنافع الاجتماعية، بقصد توفير الرفاهية والرخاء لأفراد المجتمع وضمان العيش الكريم للمواطنين دون قصد تحقيق أرباح. يعمل الصندوق وفق هيكل تنظيمي وملاك وظيفي بعدد (4833) موظفاً حتى نهاية عام 2007 موزعين على الإدارة العامة وفروع الصندوق، ويضم 16 فرعاً موزعة توزيعاً جغرافياً على كامل أرجاء ليبيا يتبعها 58 مكتباً للخدمات الضمانية.

مرت معظم دول العالم، وخاصة المتقدمة، بتغيرات في أنظمة الضمان الاجتماعي في الأربعين سنة الأخيرة لمجاراة التغيرات في العوامل الديموغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية والمالية (Estrada and Koutronas, 2018). كذلك الحال بالنسبة لأنظمة الحماية الاجتماعية في ليبيا، التي مرت بعدد من مراحل التطوير وتغير الهيكلية والتبعية والاختصاص[2]، بموجب تشريعات أهمها، قانون التأمين

[1] الدراسة الاكتورارية هي علم يعتمد بشكل أساسي على علوم الرياضيات والاقتصاد والإحصاء وتطبيقاتها في مجال حساب وتقييم المخاطر والالتزامات المالية على المدى القريب والبعيد وتعرف أيضا بعلم التأمين إذ تعتبر شركات التأمين هي أكثر المؤسسات التي تعتمد على هذا النوع من الدراسات طبقا لطبيعة نشاطها الذي يستلزم القيام بالتنبؤات المستقبلية وتقييم المخاطر المستقبلية بأساليب كمية وكذلك البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين الاجتماعي والمعاشات وصناديق التقاعد وشركات الاستثمار وغيرها من المؤسسات المالية.

[2] تقرير عن صندوق التقاعد عن الفترة 1969-2009

الاجتماعي رقم 53 لسنة 1957، قانون التقاعد لسنة 1967 وأنظمة البر والمساعدات الاجتماعية التي تقوم بها الجمعية الوطنية للبر والمساعدات الاجتماعية، إلى أن صدر القانون رقم 72 لسنة 1973 مستخدماً لأول مرة مصطلح الضمان الاجتماعي، بحيث تحولت فكرة الحماية الاجتماعية في ليبيا من الفكرة التقليدية التي ترتكز على حماية العمال إلى حماية المواطنين بشكل عام. بموجب القانون 72 تم دمج المؤسسة الوطنية للتأمين والإدارة العامة لشئون التقاعد والجمعية الوطنية للبر والمساعدات الاجتماعية بما لها من أصول وما عليها من التزامات في الهيئة العامة للضمان الاجتماعي.

صدر بعد ذلك القانون رقم 13 لسنة 1980 بشأن الضمان الاجتماعي، والذي تميز بالشمول والتوسع في المنافع والمستفيدين وفى التنظيم والإدارة. ليشمل الرعاية الاجتماعية لمن لا راعي له من الأطفال والبنين والبنات والمعوقين والعجزة والشيوخ ورعاية وتوجيه الأحداث في حالات الجنوح والانحراف، وإجراءات وتدابير الأمن الصناعي والعناية بحالات إصابة العمل وأمراض المهنة وإعادة تأهيل المرضى والمصابين والعجزة. حدد القانون فئات المضمونين المنتفعين بأنظمة الضمان الاجتماعي في المشتركين، ومستحقي المعاشات الأساسية، ومستحقي خدمات الرعاية الاجتماعي، ورجال القوات المسلحة. كما ينتفع غير الليبيين المقيمين في ليبيا بأنظمة الضمان الاجتماعي وذلك تطبيقاً للاتفاقية الدولية رقم (118) بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين.

صدر أيضاً القانون رقم (8) لسنة 1985 بشأن التقاعد الاختياري، الذي يجيز للعاملين الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية طلب إنهاء عمله أو خدمته وتقاضى معاشاً ضمانياً متى بلغت مدة عمله أو خدمته المحسوبة عشرين سنة. أثر ذلك سلباً على المركز المالي للصندوق بتحويل فئة من المشتركين (الممولين) إلى منتفعين، وبالتالي خسارة قيمة اشتراكات كانت واجبة وصرف معاشات لم تكن متوقعة. تلاه القانون رقم 14 لسنة 1986 الذي نص على تعديل السن القانونية لانتهاء الخدمة والذي سبب في فقدان الصندوق لاشتراكات عن السنوات المخفضة.

بعد صدور القانون رقم 20 لسنة 1999 والمعدل بالقانون رقم 10 لسنة 2001 بشأن إنشاء صندوق التضامن الاجتماعي وصدور القرار رقم 3 لسنة 2000 لاتخاذ الإجراءات اللازمة للفصل بين صندوق الضمان وصندوق التضامن، أصبحت إجراءات الرعاية الاجتماعية المتعلقة بالمعاقين والأحداث والعجزة والشيوخ من اختصاص صندوق التضامن. أعيد بعدها أسم صندوق الضمان الاجتماعي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 226 لسنة 2012 بعد تسميته بصندوق التقاعد وفق قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 414 لسنة 2007.

دراسات سابقة

يعتبر موضوع تقييم أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي وسياساتها الاستثمارية محل اهتمام العديد من الدراسات على المستوى الدولي بشكل عام، والدول العربية على وجه الخصوص. يخلص أبو شيخة (1989) في دراسته المقارنة لأنظمة الضمان الاجتماعي في الدول العربية إلى نتائج مفادها أن أغلب مؤسسات الضمان الاجتماعي العربية ما تزال بعيدة عن الأخذ بأسلوب اللامركزية في تقديم خدماتها، بالإضافة إلى اشتراكها في مجموعة من المشكلات الإدارية والتنظيمية، مثل ارتفاع نسبة النفقات الإدارية إلى إجمالي النفقات، مركزية الإدارة، اقتران الخدمة التأمينية غالباً بقرار السلطة المركزية في الهيئة، ونقص الكوادر الفنية وتعقد الإجراءات.

ركزت دراسة الدسوقي (1990) على بيان مدى كفاية اشتراكات نظام التأمينات الاجتماعية في السعودية من خلال إلقاء الضوء على مفهوم الرسوخ المالي[3] وعلى طرق تمويل نظم الضمان الاجتماعي بصفة عامة والتمويل بالاشتراكات بصفة خاصة؛ معتمداً على بيانات غطت الفترة الزمنية من بداية إنشاء النظام في عام 1973 حتى نهاية عام 1984؛ ومستخدماً نموذج خاص لتحديد الاشتراك (تم استخدامه مسبقاً في بريطانيا) وتطويره لحساب الاشتراك اللازم لتغطية فرع الشيخوخة والعجز والوفاة في نظام التأمينات الاجتماعية في السعودية. توصل الدسوقي إلى عدد من النتائج أهمها ان تكلفة المزايا ونوعها وكميتها، التي تعتبر ضرورية لاستمرار الحماية التأمينية، سوف تتأثر بالتأكيد طالما أن الاشتراكات الحالية أقل من الاشتراك الكافي المحسوب وفق النموذج المقترح.

كذلك قام هيلر (1996) بإجراء دراسة مشابهة هدفت إلى تحديد مواطن القوة والضعف في أنظمة التقاعد من خلال نسب الاشتراك المعمول بها بالاعتماد على بيانات خاصة بسوق العمل الأردني، التقديرات الديموغرافية، وفرضيات الناتج القومي الإجمالي، أسعار الفائدة، معدلات التضخم، نماذج التقاعد، نسب الإحلال، مدى شمول الضمان الاجتماعي في الأردن للعمال وشروط الاستحقاق عند التقاعد. خلصت الدراسة إلى عدم وجود توافق بين الاشتراكات التي تدفع وحقوق المؤمن عليهم المتغيرة باستمرار، مع توصية برفع نسبة الاشتراكات من حين لآخر لتتوافق مع الحقوق التأمينية؛ مؤكدة على توصية لدراسة Bacon and Wadrow (1993) استهدفت إجراء مراجعة اكتوارية للوضع المالي لمؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن.

دراسة أخرى قام بها محمود (2004)، هدفت إلى تحديد مدى العجز أو الفائض في أموال التأمينات الاجتماعية في مصر. ركزت الدراسة على تحليل استثمارات أموال التأمين الاجتماعي بمقارنة البيانات واستخدام أسلوب الانحدار المتعدد للإجابة على تساؤلات أهمها؛ كيفية استثمار أموال التأمينات الاجتماعية وتنميتها بأقل درجات المخاطرة الممكنة، بالإضافة إلى تحليل ودراسة العائد المحقق وأثره. غطى البحث الفترة من 1990 حتى 2004، وخلص إلى نتائج أهمها تنوع أوجه استثمار أموال التأمينات الاجتماعية دون تحقيق العوائد المأمولة، بجانب استحواذ بنك الاستثمار القومي على 90% من أموال التأمينات الاجتماعية، والتي يعتبرها محمود مشكلة في حد ذاتها.

كما أن مشكلة استثمار أموال التأمينات الاجتماعية في مصر تعتبر من أخطر المشكلات حيث يقوم بنك الاستثمار القومي بالاستحواذ على ما يزيد عن 90% من أموال التأمينات الاجتماعية.

حاول شيته (2009) تقييم كفاءة الأداء الاستثماري لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي من خلال اختبار وتحليل أثر عوائد الأوعية الاستثمارية على الأداء العام للصندوق. تألف مجتمع الدراسة من جميع مفردات استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي الليبي خلال الفترة من 1991 إلى 2008. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجب بين عائد الودائع المصرفية والأداء العام، وبين عائد الاستثمار في العقارات والأداء العام، فيما أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط سالبة بين العائد على الاستثمار في الشركات الخدمية والفندقية والأداء العام. كذلك لم تحقق الأوعية الاستثمارية مجتمعة تأثير معنوي وقوة تفسيرية معنوية للأداء العام للصندوق. أوصت

[3] مفهوم الرسوخ المالي هو تعبير عن الكفاءة الاقتصادية بشكل عام والكفاءة المالية بشكل خاص حيث يعكس مدى قدرة المؤسسة التأمينية على الوفاء بالتزاماتها طبقاً للقواعد الرياضية الفنية.

الدراسة بزيادة الاهتمام بوعاء الاستثمار في الشركات الخدمية والفندقية من حيث التركيز على إدارته بشكل أكثر كفاءة وفاعلية وإعادة هيكلة وتنظيم هذا الوعاء بشكل يجعله يسهم بشكل إيجابي في الأداء العام للصندوق. وأوصت أيضاً بأن يتجه الصندوق إلى استثمارات أخرى ذات كفاءة تحقق عوائد مرتفعة، تتناسب مع المخاطر، حتى يستطيع تحقيق معدلات أداء مرتفعة ومعدلات نمو تسهم في ضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المشتركين في الأجل الطويل.

هدفت دراسة بن دهمة (2015) إلى قياس مدى قدرة الموارد التمويلية في تحقيق التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر، وتوصلت إلى نتائج أهمها أن الضمان الاجتماعي في الجزائر يعاني من مشاكل واختلالات مالية وتنظيمية كبيرة سببت في ارتفاع تكاليف النظام. اوصت الدراسة على ضرورة إعطاء مزيد من الأهمية لهذا القطاع، وإصدار التشريعات اللازمة التي تساهم في تطويره وتمكينه من تلبية احتياجات افراد المجتمع بكل كفاءة، والتفكير في بدائل أخرى غير الاشتراكات كمصدر للتمويل للحفاظ على ديمومتها.

مشكلة وأهداف الدراسة

يعتبر نظام الضمان الاجتماعي، بجانب دوره الاجتماعي والإنساني، ضرورة اقتصادية، وقضية إدارة أمواله ضمن الأولويات القومية للدول. تولي ليبيا، كمثيلاتها من دول العالم الأخرى، اهتماماً متزايداً بأنظمة الحماية الاجتماعية وتطبيق التشريعات الصادرة بخصوصها، انعكس في مصادقتها على الاتفاقيات الدولية للضمان الاجتماعي التي وضعتها منظمة العمل الدولية، والاتفاقيات العربية للتأمينات الاجتماعية وعقدها لاتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول.

بينت نتائج الدراسات السابقة أن مؤسسات الضمان الاجتماعي في الكثير من الدول تعاني من القصور في أدائها. ليبيا لا تعد استثناءً، حيث يشير تقرير ديوان المحاسبة الليبي (جهاز التفتيش والرقابة الشعبية سابقاً) لسنة 2007 إلى قصور صندوق الضمان الاجتماعي في إدارة أمواله وعدم قدرته على تحقيق عوائد تضمن حياة كريمة للمتقاعدين.

تتركز مشكلة هذه الدراسة في محاولة تقييم الوضع المالي لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي، تقييم استثمارات الصندوق، والتنبؤ بمستويات الفائض المستقبلية ومدى قدرته على الاستمرار في مقابلة التزاماته المتزايدة وتحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية. كما تهدف الدراسة إلى: (1) التعرف على مدى مساهمة نظم الضمان الاجتماعي في دعم الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي للمضمونين من خلال أنواع المنافع الضمانية المختلفة والفئات المشمولة بالتغطية ومبادئ ومرتكزات نظم الضمان الاجتماعي وسياسات الصندوق الاستثمارية.؛ (2) تقييم كفاءة الأداء المالي للصندوق المتمثلة في جباية الاشتراكات، السيطرة على المصروفات، وكفاية عوائد استثماراته؛ كمؤشرات تضمن استمرار تحقيق نظام الضمان الاجتماعي في تحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية.

منهجية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة التحليلية استخدام حقائق ومعلومات متوفرة وتحليلها للوصول إلى تقييم انتقادي للحالة (Kothari, 2004). بمعنى، انها تهدف إلى التحقق من الوضع المالي لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي وفيما إذا كان يعاني أو سيعاني مستقبلاً من تراجع في الأداء المالي، مماثلاً لما اشارت إليه دراسات أجريت على مؤسسات مماثلة في بيئات مختلفة، من خلال تحليل البيانات المالية للصندوق واتجاهها المستقبلي وتطوير نموذج تنبؤي يعتمد على متغيرات مالية وأخرى متعلقة بعدد السكان وحجم القوى العاملة. تعتمد هذه الدراسة على التقارير المالية السنوية للصندوق كمصدر رئيسي للبيانات (للسنوات من 1998 إلى 2007) وتحليل

اتجاهها عبر الزمن Time series analysis، بالإضافة إلى معدلات ونسب مالية خاصة بتحليل مؤسسات الضمان الاجتماعي (مؤشرات قياس النشاط الضماني، مؤشر قياس النشاط الاستثماري، ومؤشرات قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية لصندوق الضمان الاجتماعي). كما تحاول الدراسة تطوير نموذج للتنبؤ بمستويات الفائض التي يمكن للصندوق تحقيقها مستقبلاً بالاعتماد على أسلوب الانحدار التدريجي Stepwise Regression مع الاستعانة باختبارات إحصائية مساعدة مثل اختبار F واختبار t.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في بيان الدور الاجتماعي والاقتصادي الهام الذي يلعبه صندوق الضمان الاجتماعي الليبي تجاه المضمونين، والقيمة المضافة التي يساهم بها في النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستثمار المجدي لفوائضه النقدية. هذه الدراسة تحاول تقييم الأداء المالي للصندوق ومحاولة التنبؤ بقدرته على الاستمرار مما قد يساعد ويحفز مسؤولي الصندوق وجهات الدولة ذات العلاقة على تبني سياسات لتحسين أداء الصندوق والرفع من قدرته في مواجهة التزاماته.

كما يمكن لهذه الدراسة المساهمة في اثراء الجانب البحثي الأكاديمي المتعلق بالتقييم المالي الموضوعي لمؤسسات ذات طبيعة خاصة وحساسة لا يمكن تقبل عجزها ناهيك عن فشلها. عليه، قد تفتح هذه الدراسة المجال لمزيد من الدراسات في هذا المجال المتخصص.

تحليل البيانات ومناقشة النتائج:

يبين جدول 1 أن إجمالي الاشتراكات المحصلة يتزايد سنوياً خلال الفترة من 1998 إلى 2007 بنسب متفاوتة وصلت إلى حوالي21% في سنة 2000، لتمثل ما يزيد عن الضعف في سنة 2007 مقارنة بسنة 1998. يلاحظ من الجدول المساهمة المهمة للاشتراكات الضمانية في تحسين رقم إجمالي الاشتراكات، التي ارتفعت إلى حوالي 1.1 مليار دينار في سنة 2007 مقارنة بحوالي نصف مليار دينار سنة 1998 (بنسبة زيادة 226% تقريباً). أيضاً الاشتراكات التقاعدية التي ارتفعت من حوالي 168.5 ألف دينار إلى حوالي 657 ألف دينار خلال نفس الفترة (ارتفاع بنسبة 400% تقريباً). يمكن إرجاع ذلك إلى الزيادة المهمة في قيمة المرتبات في عدد كبير من القطاعات، والزيادة في عدد جهات العمل التي تم تسجيلها خاصة من فئتي العاملين لحساب أنفسهم وجهات العمل الأجنبية؛ دون إغفال عوامل أخرى، مثل زيادة فعالية إجراءات التحصيل، وزيادة وعي المواطن وفهمه لقانون ومنافع الضمان الاجتماعي.

بالمقابل، انخفضت الاشتراكات التأمينية من حوالي 268 ألف إلى حوالي 70.4 ألف دينار، كما انخفضت اشتراكات العسكريين من حوالي 24.5 مليون إلى حوالي تسعة ملايين دينار. كما يلاحظ وجود عجز متزايد في معاشات تقاعد العسكريين نتيجة لارتفاع قيمة المعاشات والمكافآت العسكرية مقابل انخفاض متحصلات هذه الفئة، حيث تراوحت المتحصلات، خلال فترة الدراسة، بين حوالي 9.2 إلى 13.5 مليون دينار، بينما تراوحت المعاشات والمكافآت المصروفة بين 35 إلى 62.6 مليون دينار (تقرير عن صندوق التقاعد 1969-2009).

جدول (1)
تطور اشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي خلال السنوات 1998 – 2007 (بالدينار الليبي)

السنوات	اشتراكات ضمانية	اشتراكات تقاعدية	اشتراكات تأمينية	اشتراكات العسكريين	إجمالي الاشتراكات	نسبة الزيادة السنوية	الرقم القياسي
1998	476,301,292.946	168,475.631	268,161.602	24,498,088.460	501,236,018.639	0.00	100
1999	396,650,972.473	237,258.523	364,670.156	18,658,000.001	415,910,901.153	%(18.02)	82.90
2000	481,249,071.563	149,664.469	229,937.430	14,496,421.393	496,125,094.855	%20.74	98.98
2001	520,381,274.131	399,891.496	274,604.079	13,500,000.000	534,555,769.706	%7.75	106.65
2002	560,302,288.003	380,155.747	145,749.363	13,529,107.125	574,357,300.238	%7.45	114.59
2003	618,891,277.779	408,876.718	135,054.716	13,500,000.000	632,935,209.213	%10.20	126.27
2004	672,043,049.429	493,660.593	120,638.969	13,500,594.500	686,157,943.491	%8.41	136.89
2005	778,181,450.630	759,664.715	99,067.226	13,500,000.000	792,540,182.611	%15.50	158.12
2006	934,826,788.994	783,980.008	127,607.585	3,375,000.000	939,113,376.587	%18.49	187.36
2007	1,079,483,508.632	657,141.913	70,376.285	9,219.565	1,080,220,246.395	%15.03	215.51

المصدر: حساب الإيرادات والمصروفات، صندوق الضمان الاجتماعي الليبي (1998-2007).

كما يقارن جدول 2 بين إجمالي الاشتراكات والمصروفات ويبين مقدار الفائض أو العجز لكل سنة من السنوات محل التحليل. يلاحظ أن هناك ارتفاعاً في المصروفات الضمانية (تشمل المعاشات[4]، المنح المقطوعة، المنافع قصيرة الأمد للعاملين لحساب أنفسهم، المنافع العينية الضمانية، دعم المعاش الأساسي والمعاشات والمكافآت العسكرية والرعاية الصحية النوعية ومصروفات أملاك الصندوق) بنسبة زيادة بلغت 104% خلال فترة الدراسة (أقل من نسبة الزيادة في الاشتراكات المحصلة). ومن خلال متابعة نتيجة نشاط الصندوق خلال الفترة يتضح وجود عجز مستمر خلال السنوات 1999 – 2005، فيما حققت السنوات 2006 و2007 فائضاً متزايداً، يمكن إرجاعه إلى التحسن الذي أحدثه الصندوق في إجراءات تحصيل الاشتراكات.

[4] والمعاشات تضم المعاشات الضمانية التي تصرف بموجب القانون رقم (13) لسنة 1980 والقوانين المعدلة له، المعاشات التأمينية وتصرف بموجب قانون التأمين الاجتماعي رقم (53) لسنة 1957، المعاشات التقاعدية المدنية وتصرف هذه المعاشات بموجب قانون التقاعد لسنة 1967.

جدول (2)
الاشتراكات والمصروفات الضمانية والمصروفات الإدارية والعمومية لصندوق الضمان الاجتماعي خلال السنوات 1998 – 2007 (بالدينار الليبي)

السنوات	المصروفات الضمانية	المصروفات الإدارية والعمومية	إجمالي المصروفات	إجمالي إيرادات الاشتراكات	الفائض أو (العجز)
1998	438,354,780.882	21,467,049.763	481,288,880.408	501,236,018.639	19,947,138.231
1999	465,211,160.029	24,623,433.849	489,834,593.878	410,910,957.153	(78,923,636.725)
2000	527,595,211.014	25,274,454.366	552,869,665.380	496,125,094.855	(30,957,334.807)
2001	622,283,686.621	28,514,864.689	650,789,551.310	534,555,769.706	(94,447,721.455)
2002	636,408,308.269	27,833,485.961	664,241,794.230	574,357,300.238	(89,884,493.992)
2003	676,476,624.571	29,795,637.735	706,272,262.306	632,935,209.213	(73,337,053.093)
2004	706,102,319.914	29,670,340.441	735,772,660.355	686,157,943.491	(49,614,716.864)
2005	787,099,068.702	31,497,084.524	818,596,153.226	792,540,182.611	(26,055,970.615)
2006	876,392,723.216	33,957,449.728	910,350,172.944	939,113,376.587	28,763,203.643
2007	892,240,623.161	39,111,622.302	931,352,245.463	1,080,220,246.395	148,868,000.932

المصدر: حساب الإيرادات والمصروفات، صندوق الضمان الاجتماعي الليبي (1998-2007).

ملاحظة: تم استبعاد إيرادات ومصروفات المعاش الأساسي من حساب الإيرادات والمصروفات للصندوق لعامي 1998 و1999.

دراسات نظرية وعملية استخدمت أدوات ومنهجيات متعددة لقياس أداء صناديق الاستثمار، تعتمد على مرتكزات أساسية هي: مبدأ الأمان، استقرار العوائد، وتنويع الاستثمار (Estrada and Koutronas, 2018). يحتفظ صندوق الضمان الاجتماعي الليبي بمحفظة استثمارية متنوعة الأنشطة تتكون من الاستثمار في الفنادق والقرى السياحية، الودائع المصرفية، العقارات، شركات وطنية بملكية كاملة أو مشاركة. يوضح جدول 3 تضاعف استثمارات الصندوق خلال فترة التحليل (1998 – 2007) من حوالي 805 مليون إلى ما يقارب 1.7 مليار دينار، وانعكست هذه الزيادة في جميع جوانب استثمار الصندوق وبدرجات مختلفة؛ حيث ارتفع الاستثمار في الفنادق والقرى السياحية[5] بشكل تدريجي من حوالي 165 مليون إلى أكثر من 274 مليون دينار. في حين استمر الاستثمار في الشركات الخدمية أقرب إلى الثبات إلى أن أحدث قفزة في عام 2007 ليبلغ حوالي 316.5 مليون (حوالي 19% من محفظة الصندوق) مقابل حوالي 8.5 مليون في العام 2006 (0.56%). الارتفاع الملحوظ في الاستثمار في الشركات الخدمية تم تمويله عن طريق الودائع المصرفية، التي تتميز بانخفاض درجة المخاطرة، والتي تراجعت في عام 2007 (779.5 مليون مقارنة بحوالي 928 مليون دينار في 2006 بعد ان كانت حوالي 428 مليون في عام 2005). فيما يتعلق بالفنادق والقرى السياحية، شأنها شأن العقارات، فقد ارتفعت كقيمة خلال السنوات تحت التحليل ولكنها انخفضت كنسبة من مجموع استثمارات الصندوق. بالرغم من التنوع في أوجه استثمار أموال الصندوق، إلا أن معظمها يعاني من الخسائر وتدني العوائد، باستثناء الاستثمار بالوحدات الفندقية الذي حقق معدل عائد وصل إلى 10% سنوياً.

[5] يمتلك الصندوق شركتين متخصصتين بالاستثمار الفندقي، وقد تم في 2007 إنشاء شركة الضمان للاستثمارات دمجت بها شركتي الضمان للتسيير الفندقي وشركة تيبستي للتسيير الفندقي.

جدول (3)
تطور استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي خلال السنوات 1998 – 2007 والأهمية النسبية لكل قطاع

النشاط الاستثماري السنوات	ودائع مصرفية		فنادق وقرى سياحية		شركات خدمية		مساهمات في جهات اخرى		عقارات		مجموع الاستثمارات
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	
1998	432,000,000.000	%53.68	164,968,209.678	%20.50	8,967,267.036	%1.11	56,002,808.734	%6.96	142,862,628.262	%17.75	804,800,913.710
1999	395,000,000.000	%46.29	186,523,311.543	%21.86	8,967,267.036	%1.05	56,002,808.734	%6.56	206,691,316.832	%24.23	853,184,704.145
2000	367,000,000.000	%43.74	191,452,231.468	%22.82	8,208,470.836	%0.98	56,352,808.734	%6.72	216,001,930.740	%25.74	839,015,441.778
2001	314,000,000.000	%38.06	212,976,326.994	%25.80	8,208,470.836	%0.99	57,397,808.734	%6.95	232,755,884.811	%28.19	825,538,491.375
2002	257,800,000.000	%32.8	222,439,981.113	%28.30	8,214,286.000	%1.05	57,772,808.734	%7.35	239,651,018.599	%30.49	785,878,094.446
2003	203,100,000.000	%25.97	262,889,845.238	%33.62	8,053,314.405	%1.03	57,606,630.833	%7.37	250,396,351.576	%32.02	782,046,142.052
2004	203,100,000.000	%25.96	263,075,360.875	%33.63	8,053,314.405	%1.03	57,606,630.833	%7.36	250,396,351.576	%32.01	782,231,657.689
2005	428,100,000.000	%41.78	271,474,861.811	%26.49	8,553,314.405	%0.83	63,906,630.833	%6.24	252,635,732.157	%24.66	1,024,670,539.206
2006	928,100,000.000	%60.77	274,058,480.963	%17.94	8,553,314.405	%0.56	63,906,630.833	%4.18	252,635,732.157	%16.54	1,527,254,158.358
2007	779,500,000.000	%46.19	274,301,014.964	%16.25	316,553,314.405	%18.75	63,822,808.734	%3.78	253,440,008.507	%15.02	1,687,617,146.610
المتوسط		%41.52		%26.52		%12.74		%6.35		%27.71	

المصدر: الميزانيات العمومية لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي (1998-2007).

مؤشرات مالية:

يعرض جدول 4 مؤشرات مالية متمثلة في نسبة المصروفات الضمانية إلى الإيرادات (الاشتراكات)، نسبة المصروفات الإدارية على الإيرادات، نسبة الفائض العام، ومعدل العائد على الاستثمار. تقيس نسبة المصروفات الضمانية إلى الإيرادات قدرة الصندوق على تلبية احتياجات المضمونين وأسرهم من منافع نقدية وعينية من خلال اشتراكاتهم الضمانية، ويبين هذا المؤشر مقدار ما تستنزفه هذه المصروفات من الاشتراكات. تراوحت نسبة المصروفات الضمانية إلى الاشتراكات المحصلة خلال فترة الدراسة ما بين (83%–116%) وقد تميزت بالارتفاع النسبي خلال السنوات من 1999 – 2004 وبلغت أقصى قيمة نسبية لها عام 2001 (1.16 دينار مصروف مستحق مقابل كل دينار محصل). وهذا يعني عدم كفاية الاشتراكات المحصلة لتغطية المصروفات المستحقة الراجع لأسباب، اهمها ضعف سياسة تحصيل الاشتراكات، وتزايد المصروفات الضمانية خلال سنوات الدراسة نتيجة الزيادة السنوية في عدد وقيمة المعاشات الضمانية ومعاشات التقاعد العسكري.

جدول (4)
مؤشرات مالية (%)

السنة	م. الضمانية إلى الاشتراكات المحصلة	م. الإدارية إلى الاشتراكات المحصلة	الفائض العام إلى إيرادات الصندوق	العائد على الاستثمار
1998	%88	%4	%9	%3
1999	%113	%6	(%6)	%5
2000	%106	%5	(%6)	%3
2001	%116	%5	(%17)	%3
2002	%111	%5	(%11)	%3
2003	%107	%5	(%9)	%2
2004	%103	%4	(%4)	%3
2005	%99	%4	(%0.39)	%2
2006	%93	%4	%9	%1
2007	%83	%4	%16	%1
المتوسط	%102	%5	(%2)	%3

كما يقيس معدل الفائض العام إلى إجمالي الإيرادات النتائج النهائية لأنشطة الصندوق من خلال المقابلة بين إجمالي المصروفات (الضمانية والإدارية) مع إجمالي الإيرادات (الاشتراكات الضمانية المحصلة وعوائد الاستثمار). ارتفاع هذا المؤشر يعكس إيجابياً كفاءة أداء الصندوق حيث يبين قدرة الصندوق على السيطرة على مصروفاته وتعظيم إيراداته بما يضمن الوفاء بالالتزامات المستقبلية. من خلال تحليل البيانات أتضح وجود عجز في السنوات (1999 –2005) وقد تلاشى هذا العجز خلال السنتين 2006 و2007 محققاً فائضاً بلغت نسبته 9%–16% من إجمالي الإيرادات المحققة فعلياً، وهي نسبة ضعيفة نسبياً. انخفاض قيمة الفائض المحقق يرجع إلى انخفاض الإيرادات المحصلة وذلك لعدة أسباب، أهمها ارتفاع قيمة الدين العام المستحق للصندوق على وزارة المالية، حيث تجاوز في نهاية سنة 2005 مبلغ 1.7 مليار دينار، بالإضافة إلى تراكم الديون المستحقة مقابل إيجار عقارات مخصصة لجهات عامة.

يبين معدل العائد على الاستثمار أهمية الدور الاقتصادي الذي يلعبه الصندوق والمتمثل في استثمار الفوائض والاحتياطيات المالية في مجالات استثمارية متنوعة تسهم في الحفاظ على القيمة الحقيقة للاحتياطيات المالية وتنميتها مما يساعد الصندوق على الوفاء بالتزاماته على المدى المتوسط والبعيد. يعكس معدل العائد على الاستثمار مدى رسوخ أنظمة الضمان الاجتماعي، وارتفاعه يعني زيادة في مدة استحقاق المعاش، كما يجب أن يحقق الاستثمار عائد فني قدره من 3-5% (الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، إضاءات على السياسات الاجتماعية 01). وبحسب الإرشادات التوجيهية للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي هناك هدفان رئيسيان، يجب الموازنة بينهما، لاستثمار صناديق الضمان الاجتماعي وهما الأمان والربحية (موقع الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي).

من خلال تحليل البيانات تبين أن استثمارات الصندوق حققت أعلى معدل عائد لها خلال عام 1999، ثم بدأ هذا المعدل في التناقص حتى وصل إلى أدنى قيمة له عام 2006 حيث بلغ 1%، كما تبين وجود تذبذب في قيم عوائد الاستثمار المحققة وهذا يعنى عدم كفاية عائد الاستثمار وحده لتغطية المصروفات المستحقة.

ومن خلال الميزانية العمومية يتضح أن الاستثمار في العقارات لم يحقق سوى 30% من رأس المال المستثمر فيه وهذا يرجع بصفة رئيسية إلى: (1) صعوبة الحصول على أقساط الانتفاع من قبل شاغلي الوحدات السكنية وارتفاع حجم الدين المستحق على بعض

الجهات العامة مقابل انتفاعها بوحدات إدارية مملوكة للصندوق؛ (2) ضياع مساهمات الصندوق في شركات ومؤسسات وطنية تم تصفيتها، وانخفاض العائد المتوقع من مساهمات أخرى، مثل المساهمة في مصرف الادخار والاستثمار العقاري بنسبة 5.5% من رأس المال، بجانب التهديد الذي تواجهه الحصة السوقية لفنادق الصندوق من قبل المنافسين الحاليين والمرتقبين.

مؤشرات قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية لصندوق الضمان الاجتماعي:

منذ ستينيات القرن الماضي، جذب التأثير الاقتصادي لبرنامج الضمان الاجتماعي على الافراد واقتصاد الدولة انتباه الباحثين في هذا المجال. حيث ركزت معظمها على اختبار العلاقة بين مصروفات برامج الضمان الاجتماعي ومؤشرات اقتصادية أخرى مثل الناتج القومي الإجمالي، نصيب الفرد من الانفاق واجمالي إنفاق الحكومة (Baron, 1985). يعرض جدول 5 المؤشرات التي تقيس الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصندوق وذلك من خلال مقارنة وربط إجمالي مصروفاته بإجمالي الناتج المحلى الإجمالي[6]، عدد السكان، حجم القوى العاملة[7]، وعدد المشتركين[8] خلال فترة الدراسة.

جدول (5)

مؤشرات قياس الأثار الاقتصادية والاجتماعية لصندوق الضمان الاجتماعي

السنوات	الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة	إجمالي المصروفات	نسبة المصروفات إلى الناتج القومي	عدد السكان	نسبة المصروفات إلى عدد السكان	القوى العاملة	نسبة المصروفات إلى القوى العاملة	عدد المشتركين المسجلين	نسبة المصروفات إلى عدد المشتركين
1998	13,861,200,000	481,288,880.408	0.61%	4769161	101	1323700	273	1080657	445
1999	13,875,800,000	489,834,593.878	3.53%	4902790	100	1383800	266	1152165	425
2000	18,456,900,000	552,869,665.380	2.99%	5124519	108	1445000	289	1241072	445
2001	33,239,700,000	650,789,551.310	1.96%	5299943	123	1448700	326	1306349	498
2002	33,104,500,000	664,241,794.230	2.01%	5484426	121	1492600	312	1349938	492
2003	37,360,700,000	706,272,262.306	1.89%	5678484	124	1534900	320	1417227	498
2004	39,622,100,000	735,772,660.355	1.86%	5882667	125	1588900	317	1473309	499
2005	43,561,600,000	818,596,153.226	1.88%	6097556	134	1665100	341	1528548	536
2006	46,132,000,000	910,350,172.944	1.97%	5265769	148	1727300	364	1616853	563
2007	48,709,300,000	931,352,245.463	1.91%	6242307	149	1794500	359	1671337	557

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية الربع الأول 2008، ومجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-2000)، ديسمبر2001.

يبين الجدول أن عدد السكان المقيمين قد بلغ حوالي 5.3 مليون نسمة سنة 2006، وعدد العاملين اقتصاديا بلغ حوالي 1.7 مليون (حوالي 33% من إجمالي السكان). وعدد الأسر التي تتقاضى المعاشات المختلفة بلغ حوالي 335 أسرة تشكل ما نسبته 35% من

[6]الناتج القومي الإجمالي (GDP) يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل موارد مملوكة من قبل سكان منطقة معينة في فترة زمنية ما ويتم حسابه عن فترة زمنية تقدر بسنة مالية.

[7]القوى العاملة أو قوة العمل الإجمالية تشمل الأشخاص في سن 15 سنة فأكثر الذين ينطبق عليهم تعريف منظمة العمل الدولية للسكان الناشطين اقتصاديا.

[8]المشتركين هم الأشخاص الموجودين على رأس عملهم ويؤدون اشتراكات ضمانية.

إجمالي عدد الأسر الليبية المقيمة في ليبيا (النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006، الهيئة العامة للمعلومات). كما بلغ عدد الأفراد المستفيدين من المعاشات الضمانية حوالي 1.2 مليون (24% من إجمالي عدد السكان). وهذا يوضح الأهمية والمكانة المميزة التي تحتلها مؤسسة الضمان الاجتماعي، ودورها البارز في علاج ظاهرة الفقر في المجتمعات الحديثة، بالإضافة إلى المنافع النقدية المقدمة كالإعانات والمنح والمنافع قصيرة الأمد.

يلاحظ أيضاً أن مصروفات صندوق الضمان الاجتماعي شكلت ما نسبته 0.61% من الناتج المحلي الإجمالي الليبي لعام 1998 ثم ارتفعت حتى وصلت إلى 1.91% عام 2007، أما أعلى نسبة فقد سجلت عام 2000 حيث بلغت 2.99%. هذه النسبة مرتفعة مقارنةً مع الأردن حيث شكلت المصروفات 1.22% من الناتج القومي الإجمالي عام 1998. كما بلغ نصيب الفرد من السكان الليبيين من مصروفات الصندوق لسنة 1998 حوالي 101 دينار ثم أرتفع إلى حوالي 149 دينار عام 2007 بنسبة زيادة 48%.، وهي أيضاً مرتفعة جداً مقارنة بالأردن التي بلغ نصيب الفرد فيها حوالي 13 دينار حسب بيانات عام 1998. كما بلغ نصيب الفرد من المشتركين المسجلين من مصروفات الصندوق عام 1998 حوالي 445 دينار ثم أرتفع حتى وصل إلى 557 دينار عام 2007 بنسبة زيادة بلغت 25% خلال فترة الدراسة. أما في الأردن فقد بلغ نصيب الفرد من المشتركين في الضمان الاجتماعي من مصروفاته 190 دينار عام 1998.

بلغ عدد القوى العاملة في ليبيا عام 1998 حوالي 1.3 مليون فرد، وبلغ عدد المشتركين المسجلين عن نفس العام حوالي 1.1 مليون ما يمثل حوالي 61% من حجم القوى العاملة. أما في عام 2007 فقد بلغ عدد القوى العاملة حوالي 1.8 فرد والمشتركين المسجلين حوالي 1.7 مليون والذي يمثل حوالي 64% من حجم القوى العاملة. بينما نجد أن عدد المشتركين بالأردن عام 1998 شكل ما نسبته 25% من حجم القوى العاملة مما يعني أن هناك قطاعات كبيرة في الأردن غير خاضعة للضمان الاجتماعي. كما بلغ نصيب الفرد من القوى العاملة من مصروفات الصندوق حوالي 273 دينار عام 1998 ثم أرتفع بصورة متذبذبة حتى وصل إلى حوالي 359 دينار عام 2007 بنسبة زيادة بلغت حوالي 32% خلال فترة الدراسة. أما في الأردن فقد بلغ نصيب الفرد من القوى العاملة من مصروفات الضمان الاجتماعي حوالي 47 دينار عام 1998.

يتضح مما سبق أن هناك شعور بالمساواة تحت مظلة الضمان الاجتماعي في ليبيا. فغطاء الحماية الاجتماعية والاشتراك الضماني أساسي للعاملين في القطاع العام والخاص على حد سواء. كما أن هذه النتائج تدل على الاهتمام المتعاظم للإنفاق الاجتماعي من إجمالي المصروفات الحكومية. تشير النسبة المرتفعة، مقارنة بدول أخرى، لعدد المشتركين إلى حجم القوى العاملة (64%) إلى وجود قطاعات كبيرة خاضعة للضمان الاجتماعي، والذي يدل على أن الضمان الاجتماعي ليس مجرد راتب تقاعدي شهري بل هو عامل استقرار وأمان اجتماعي للفرد والمجتمع.

تطوير نموذج كمي للتنبؤ بمستويات الفائض:

برنامج الضمان الاجتماعي مصمم لتلبية الحاجات الاجتماعية المتغيرة وظروف المجتمع (Barron, 1985). في هذه الدراسة تم التوصل الى توفيق نموذج كمي ممثلاً في معادلة انحدار يمكن من خلالها التنبؤ بمستويات الفائض[9] التي يمكن للصندوق تحقيقها مستقبلاً، من خلال تطوير نموذج عبدالعزيز وخنفر (2000)[10] الذي تم تطبيقه على مؤسسة الضمان الاجتماعي بالأردن للتنبؤ بالفائض أو العجز المستقبلي، والمساعدة في وضع تقديرات الموازنات المستقبلية.

لغرض تحديد شكل العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في حجم الفائض المتوقع والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد الذي يناسب الحالات التي يرتبط فيها أكثر من متغيرين بمعادلة من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة.

وتأخذ معادلة الانحدار الخطى المتعدد الشكل التالي:

$$Y_j = \beta_0 + \beta_1 X_{1j} + \beta_2 X_{2j} + \cdots + \beta_{m-1} X_{mj} + \varepsilon_j \quad , \; j = 1,2,\ldots,n$$

المتغير التابع يمثل بالرمز Y_j المتغيرات المستقلة وعددها m متغير ممثلة بالرموز X_{ij} حيث أن:

$j= 1, 2, \ldots, n, i= 1, 2 \ldots, m$,$j=1, 2, \ldots, n$ ومعالم الخط Parameters وهى الثوابت المجهولة وتمثل بالرمزβ_{j-1} حيث

$m, \ldots$ والخطأ في النموذج يمثل بالرمزj وهو متغير عشوائي.

وعند صياغة هذه المعادلة تم أخذ المتغيرات الواردة بحساب الإيرادات والمصروفات كمتغيرات مستقلة والتي تتمثل في: الاشتراكات الضمانية المحصلة، عوائد الاستثمارات، المصروفات الضمانية، المصروفات الإدارية والعمومية. بالإضافة إلى بعض المتغيرات الديموغرافية والتي تتمثل في: عدد السكان، القوى العاملة، عدد المشتركين، عدد المعاشات التقاعدية (وتشمل المعاشات الضمانية والتأمينية والتقاعدية المدنية).

ويمكن صياغة شكل هذا النموذج باستخدام المتغيرات المستقلة المتعلقة بهذه الدراسة على النحو التالي:

$$z = \beta_0 + \beta 1 X1 + \beta 2 X2 + \beta 3 X3 + \beta 4 Y1 + \beta 5 Y2 + \beta 6 Y3 + \beta 7 Y4 + \varepsilon$$

حيث تعبر رموز النموذج عن المتغيرات التالية:

---

[9] يظهر الفائض في حساب الإيرادات والمصروفات للصندوق في نهاية العام نتيجة زيادة الإيرادات والتي تشمل إيرادات الاشتراكات الضمانية وعوائد الاستثمار عن المصروفات المتمثلة في المصروفات الضمانية والمصروفات الإدارية والعمومية.

[10] Z =238195.7+ 1.3X1-1.05 X2- 6.47X3- 54.3 Y1+ 206.3 Y2-1036.5 Y3 + 2126.0 Y4

حيث تمثل:X1 إجمالي الإيرادات، X2 المصروفات الضمانية، Y2 القوى العاملة، Y1 عدد السكان.

Z= حجم الفائض المتوقع، X1= الاشتراكات المحصلة وعوائد الاستثمار (إجمالي إيرادات الصندوق)، X2= المصروفات الضمانية، X3= المصروفات الإدارية والعمومية، Y1= عدد السكان، Y2= إجمالي القوى العاملة، Y3= عدد المشتركين، Y4= عدد المعاشات التقاعدية.

بعد تشغيل البيانات، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى، تم توفيق نموذج انحدار خطي للبيانات المستهدفة بالدراسة وعند مستوى معنوية 5%، وتم تقدير قيم معلمات نموذج الانحدار المتعدد[11] الذي أخذ الشكل التالي:

$$Z = 523381.979 + 0.871x1 + 0.911x2 - 1.566x3 - 84.320y1 + 230.942y2 + 13.420y3 + 673.026y4$$

جدول (6)

النتائج الخاصة بتحليل التباين للانحدار

النموذج	مجموع المربعات	d.f	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى Sig المعنوية المشاهد
1 ما بين المتغيرات	37291995948593900	1	37291995948593900	13.056	.007[a]
داخل المتغيرات	22851337984080620	8	2856417248010077.0		
المجموع	60143333932674500	9			
2 ما بين المتغيرات	60025731803184500	2	30012865901592280	1786.448	.000[b]
داخل المتغيرات	117602129489950.80	7	16800304212850.120		
المجموع	60143333932674500	9			
3 ما بين المتغيرات	60090074282458040	3	20030247608193470	2285.205	.00[c]
داخل المتغيرات	52591108094091.700	6	8765184682348.620		
المجموع	60143333932674500	9			
4 ما بين المتغيرات	60125303007438800	4	1503125751859720	4168.207	.000[d]
داخل المتغيرات	18030925235628.140	5	3606185047125.630		
المجموع	60143333932674500	9			

a: إجمالي الايرادات.
b: إجمالي الإيرادات، المصروفات الضمانية.
c: إجمالي الإيرادات، المصروفات الضمانية، القوى العاملة.
d: إجمالي الإيرادات، المصروفات الضمانية، القوى العاملة، عدد السكان. e: الفائض (العجز).

تكمن المشكلة في عدم امكانية الاعتماد بشكل كلي على هذا النموذج في وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة. عليه، تم الاستعانة بأسلوب الانحدار التدريجي (Stepwise Regression) والذي يهدف أساساً إلى إيجاد علاقة بين المتغير

[11] من خلال إشارة معالم الانحدار يتم تحديد نوعية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة فإذا كانت الإشارة سالبة يعنى ذلك أن العلاقة بين المتغير التابع والمستقل علاقة عكسية، أما إذا كانت إشارة المعلمة موجبة فإن ذلك يدل على أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع طردية، وقيمة المعلمة تبين نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل وحدة واحدة.

التابع والمتغيرات المستقلة الأكثر ارتباطاً به تدريجياً، مع التحكم في عدد المتغيرات التي تدخل في معادلة الانحدار. يبدأ هذا الأسلوب بإيجاد معادلات الانحدار البسيطة المتتابعة ثم يتم في كل مرحلة إضافة أو حذف المتغير المستقل في ضوء مجموعة من الاختبارات منها معامل التحديد R واختبارF، حيث يدخل النموذج أولا المتغير المستقل الذي يحقق أكبر قيمة لـ F المحسوبة ويستمر في إدخال المتغيرات التي تزيد من قيمة F المحسوبة واستبعاد المتغيرات التي يترتب على إدخالها إنقاص قيمة F، حتى يتوقف النموذج بعد الحصول على المتغير المستقل أو مجموعة المتغيرات المستقلة التي تحقق أكبر قيمة لـF المحسوبة التي تفسر معنوية النموذج ككل.

وبعد تشغيل البيانات نجد أن قيمة F في النموذج (4) بالجدول 6 أكبر من قيمتها في النماذج الأخرى المقدرة لذلك يعد هذا النموذج هو الأفضل من باقي النماذج والذي يضم المتغيرات المستقلة (إجمالي الإيرادات، المصروفات الضمانية، القوى العاملة، عدد السكان) والتي تفسر معا 100% التغير أو التباين في حجم الفائض. وبعد أن تم اختبار معنوية t-test تبين أن كلاً من إجمالي الإيرادات والمصروفات الضمانية والقوى العاملة لها تأثير معنوي على حجم الفائض المستقبلي. بالمقابل، المتغير المستقل "إجمالي الإيرادات" كان له التأثير الأكبر على المتغير التابع (حجم الفائض)، حيث توضح قيمة t المحسوبة درجة معنوية المعاملات التي يتضمنها النموذج، مما يرجح إمكانية استخدام النموذج المقدر للتنبؤ بمستويات الفائض الذي يمكن للصندوق تحقيقه مستقبلاً والمتمثل في الصورة التالية:

$$Z = -111282424.910 + 0.898x1 - 0.941x2 + 174.805y2 - 27.089y1$$

حيث تمثل:X1 إجمالي الإيرادات، X2 المصروفات الضمانية، Y2 القوى العاملة، Y1 عدد السكان.

الخلاصة:

حاولت الدراسة تقييم الأداء المالي لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي واستثماراته ومدى مساهمته كصندوق سيادي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كشفت الدراسة عن أداء جيد للصندوق كمؤسسة اجتماعية مع بعض السلبيات الناتجة عن ارتفاع مصروفاته كنسبة من الاشتراكات خلال السنوات الخاضعة للتحليل. بالمقابل، يلاحظ ضعف العائد على استثمارات الصندوق، وعدم تحقيقها للمعدلات المطلوبة. كما بينت النتائج أهمية مؤسسة الضمان كمظلة اجتماعية وتغطيتها لمعظم شرائح المجتمع في ليبيا وبمعدلات مرتفعة مقارنة بالمعدلات في الدول الأخرى مثل الأردن، التي تم استخدامها كمعيار للمقارنة. حاولت الدراسة توفيق نموذج كمي للتنبؤ بالأداء ومستويات الفائض المستقبلي للصندوق بناء على مؤشرات ديموغرافية واقتصادية.

كشفت الدراسة عن عدم استقلالية الصندوق، وإدارة أمواله، واعتباره مؤسسة عامة بالرغم من انها أموال خاصة للمشتركين والمضمونين. كما أن صدور القانون رقم (8) لسنة 1985 بشأن التقاعد الاختياري والذي لم يؤخذ في الاعتبار عند إجراء الدراسة الاكتوارية وبناء النظام، ترتَّب عليه صرف معاشات لم تكن متوقعة وخسارة اشتراكات كانت واجبة، والذي يعد من أهم التحديات التي تواجه الصندوق خصوصاً في أوساط النساء العاملات اللاتي يشكلن حوالي28% من قوة العمل بحسب التعداد السكاني لعام 2006.

تعميم نتائج الدراسة والاعتماد عليها يجب يتم بشيء من الحذر لاستخدامها بيانات مالية قديمة نسبياً (1998-2007). السبب الرئيسي لذلك كان في عدم توفر بيانات حديثة للباحثين خلال اجراء الدراسة العملية. كما كان لذلك جانباً ايجابياً تمثل في سهولة الوصول إلى هذه البيانات واستخدامها من قبل الباحثين. بالمقابل، يرى الباحثان بعدم وجود تأثيراً سلبياً لقدم البيانات على نتائج

واهداف الدراسة. خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها، تركيز البحث المستقبلي على الأداء المالي للصندوق، ومدى جدوى استثماراته، وتطبيق النموذج الكمي الذي اقترحته هذه الدراسة للتنبؤ بمستويات الفائض المستقبلي. كما خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات العملية أهمها:

- ضرورة استمرار البحث والدراسة للتأكد من مدى كفاية الموارد المالية لنظم الضمان الاجتماعي لمواجهة التزاماتها، وإجراء دراسات اكتوارية دورية منتظمة لاكتشاف حالة الصندوق الراهنة، مع تقييم أداء الصندوق وفق التوقعات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.
- تحسين سبل تحصيل اشتراكات الصندوق، وخاصة تلك المتعلقة بجهات عامة، وتنويع استثماراته بما يحقق اعلى عائد وأقل مستوى مخاطرة ممكنين.
- ضمان استقلالية الصندوق واعتباره مؤسسة ذات طابع خاص، أمواله تخص المضمونين وليست من قبيل المال العام.
- إعادة النظر في القوانين المعدلة لقانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1980 مثل قانون التقاعد الاختياري والمبكر والعسكري، والتي أثرت سلباً على المركز المالي للصندوق.
- الاهتمام بالعوامل المؤثرة على التطور المستقبلي لحجم المشتركين مثل معدلات التقاعد والوفاة والعجز، وعدم إغفال حاجة الأنظمة التقاعدية إلى تعديلات تراعي التغيرات في هذه العوامل.

المراجع العربية

أبو شيخة، نادر احمد. 1989. الجوانب الإدارية لأنظمة الضمان الاجتماعي في الدول العربية: دراسة مقارنة، المجلة العربية للإدارة. 13 (1)، 25-55.

بن دهمة، هوارية 2015. الحماية الاجتماعية في الجزائر: دراسة تحليلية لصندق الضمان الاجتماعي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أبوبكر بلقايد. تلمسان.

التقرير السنوي لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي، 2006.

تقرير اللجنة الشعبية العامة لجهاز التفتيش والرقابة الشعبية 2007 حول أمانة اللجنة الشعبية للشئون الاجتماعية والجهات التابعة لها.

تقرير عن صندوق التقاعد خلال الفترة 1969-2009. إدارة المعلومات والتوثيق، صندوق الضمان الاجتماعي الليبي.

استيل، جيمس. 1995. تفادى الأزمات في سن الشيخوخة. مجلة التمويل والتنمية، العدد الأول، يونيو 4- 7.

الدسوقي، السيد إبراهيم. 1990. اشتراكات نظام التأمينات الاجتماعية في السعودية. مجلة جامعة الملك سعود (العلوم الادارية). 2 (2)، 197-241.

شيته، رضا منصور. 2009. كفاءة الأداء لصناديق الاستثمار: دراسة تطبيقية على صندوق الضمان الاجتماعي الليبي للسنوات 1991-2008. أكاديمية الدراسات العليا. رسالة ماجستير غير منشورة.

عبد العزيز، عمر عبد الجواد وخنفر، مؤيد راضي. 2000. تقييم نظم الضمان الاجتماعي بالمملكة الأردنية الهاشمية. مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الإدارية)، 10(1)، 15- 56.

قانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1980 وتعديلاته. منشورات أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي.

محمود، نادية احمد حسن. 2004: أموال التأمينات الاجتماعية بين الاستقلال والدمج. مجلة الدراسات المالية والتجارية. العدد الثاني، 465- 523.

موقع الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، متاح على: https://www.issa.int/ar، تاريخ الدخول:2019/3/3

موقع صندوق الضمان الاجتماعي الليبي، متاح على: www.ssf.gov.ly، تاريخ الدخول: 2019/3/3.

هيلر، بيتر. 1996. إعادة هيكلة أنظمة التقاعد في الأردن، صندوق النقد الدولي، ترجمة عثمان عبدالله.

المراجع الأجنبية

Barron, E. W. 1985. The Role of Research and Statistics in the Development of Social Security. Social Security Bulletin. November, 48 (11), 5-21.

Estrada, M. and Koutronas, E. 2018. The Evaluation of ASEAN-Members Social Security Plans Performance from 1990-2017 In: M. Estrada and E. Koutronas, eds. The basic manual of social security theory and evaluation, 130-146. Available from: https://www.researchgate.net/publication/ 327262563 (accessed 30 July 2019).

Estrada, M., Khan, A. and Staniewski, M. 2018. How Inflation and Exchange rate Affects Pension Plan Systems Real Value: The Case of Malaysia. In: M. Estrada and E. Koutronas, eds. The basic manual of social security theory and evaluation, 97-113. Available from: https://www.researchgate.net/publication/ 327262563 (accessed 30 July 2019).

Hines, W.W and Montgomery, DC (1990): Probability and Statistics in Engineering and Management Science (3rd edition), John wily and sons, New York.

Kothari, C. R. (2004), Research Methodology: Methods and Techniques, 2nd Edition, New Age International Publishers, New Delhi.

Koutronas, E. 2018a. Overview of Social Security. In: M. Estrada and E. Koutronas, eds. The basic manual of social security theory and evaluation, 5-21. Available from: https://www.researchgate.net/publication/ 327262563 (accessed 30 July 2019).

Koutronas, E. 2018b. Social Security Theory. In: M. Estrada and E. Koutronas, eds. The basic manual of social security theory and evaluation, 22-47. Available from: https://www.researchgate.net/publication/ 327262563 (accessed 30 July 2019).